

الإمام أبو العباس أحمد
بن علي بن عبد الرحمان المنجور

أجوبة في القراءات

بِسْمِ اللّٰهِ الرَّحْمٰنِ الرَّحِیْمِ

لقد تم نشر هذا الكتاب بمبادرة من آل الإمام المنجور درية المرحوم عبد الهادي ابن العباس ابن محمد المنجور رغبة في إظهاره في صورة تكشف روائعه وتبرز كنوزه للقارئ المهتم بذخائر الثقافة المغربية الأصيلة والطالب الدارس لفحول الفكر الإسلامي في تقديم عصورنا الزاهية والباحث العالم المضلع في العقائد والأصول.

والله ولي التوفيق

عن أهل المنجور

أبو آدم محمد المنجور

ادريس المنجور

بسم الله الرحمن الرحيم

رب يسر وأعن وأتمم

وصلى الله على مولانا محمد وعلى آله وصحبه وسلم تسليما

يقول العبد الفقير إلى الله تعالى أحمد بن علي المنجور وقاه الله شح نفسه وجعل خير أيامه
يوم يحل برمسه .

وردت علينا بفاس ، حرسها الله من طوارق الحدثنان، وجعلها دار إسلام إلى انتهاء
الدوران ،استشكالات وأبحاث في القراءات تتعلق بحرز الأمانى ، من بعض فضلاء المشرق
وهو الإمام العلامة الأستاذ المجود من أعرب عن كماله و عرفانه بفصاحتي بيانه وبنانه أبو
العباس سيدي أحمد بن محمد المسيري المصري ، نزيل قسطنطينة المحروسة ، أطال الله
تعالى في اجتناء ثمرات العلم والعمل الصالح عمره و بقاءه، وأدام في اقتناء درجات
الفضائل و الفواضل سموه وارتقاءه . يرغب من شيخينا الإمامين أستاذي فاس في عصرهما
سيدي أبي القاسم بن محمد بن إبراهيم قدس الله سره، وسيدي محمد بن أحمد بن مجبر أبقاه
الله ، أن يزيحنا عنه الإشكال ويكشف له عن وجه المقال بالتحقيق والعزو إلى الانتقال.
فصادف وصول رسالته وفاة ابن إبراهيم المذكور ومرضا من الآخر مشوبا بعجز وهرم
يمنع ذلك من تدقيق النظر وتتبع كتب الأئمة بكمال المطالعة. فحينئذ انتدبت لتأمل تلك
الاستشكالات والتدبر في حلها، فانكشف لي من أجوبتها ما أذكره الآن، والله المستعان وعليه
الاعتكال.

نص السؤال الأول منها أي من الأسئلة : هل الناس المجرور، هل الفتح والإمالة لكل
من الدوري والسوسي عملا بظاهر الشاطبية ، أو الفتح للسوسي فقط والوجهان للدوري كما
ذكره في التيسير ، وذلك أنه أسند رواية الدوري فيه عن عبد العزيز بن جعفر الفارسي عن
أبي طاهر في قراءة أبي عمرو بن أبي هاشم عن أبي الزعراء. ثم قال في باب الإمالة:
وأقراني الفارسي عن قراءته عن أبي طاهر في قراءة أبي عمرو بإمالة فتحة النون من
"الناس" في موضع الجر حيث وقع وإذا قلتم بذلك، فقول الشاطبي وخلفهم في الناس في الجر

حصلا لا يساعد على ذلك ولا يحمل على قوله في الإدغام الكبير، ونصبه أبو عمرو لأن الخلاف فيه مرتب، انتهى.

وجوابه: إن الفتح والإمالة لكل من الدوري و السوسي كما هو ظاهر عبارة الشاطبي أو نصها، وعليه حمل الناس التيسير وبذلك قرأنا على جميع أشياخنا، أعني بالوجهين لكل منهما، وعليه يحملون القصيد، وقد ذكر المحقق الجعبري في "الناس": المجرور ثلاثة مذاهب: القطع بالإمالة، والقطع بالفتح، وإجراء الوجهين. قال: وفيه مذهبان: الإطلاق أي لكل من الراويين وجهان. قال: وهو نقل القصيد والتيسير والترتيب أي الإمالة للدوري، والفتح للسوسي. قال: وهو نقل السخاوي عن الناظم لا على وجه تقييد إطلاق القصيد بل على قصد تعريفه اختيار آخر وإلا للقيد كما تقدم، انتهى.

قال أبو الحسن السخاوي في الوجه الذي نقله عن الناظم: و هو مسطور في كتب الأئمة كذلك.

قال أبو شامة: وكذا أقرأنا شيخنا أبو الحسن، ولم يذكر أبو الحسن بن غلبون غيره، انتهى. و شيخ أبي شامة هو السخاوي وكذا لصاحب اللآلئ الفريدة في شرح القصيدة، أعني: حمل التيسير على ما ذكرنا، ونصّه إثر ذكره لنص كتاب الإمالة، وهذا الخلاف في القصيد منسوب إلى أبي عمرو دون الدوري والسوسي على حسب ما ذكره أبو عمرو فيما ذكرته عنه من كتاب الإمالة، وقد اختصر ذلك في كتاب التيسير ونسبه إلى أبي عمرو أيضا فقال: أقراني الفارسي عن قراءته على أبي طاهر في قراءته عن أبي عمرو بإمالة "الناس" المجرور، وهي رواية أبي حمدون وأبي عبد الرحمن وابن سعدان عن اليزيدي، وأقراني غيره بالفتح وهي رواية أحمد بن جبير عن اليزيدي وبه كان يأخذ ابن مجاهد، وكان الناظم رحمه الله يقرأ بالإمالة له من طريق الدوري، وبالفتح من طريق السوسي، وربما عكس بعض المشايخ ذلك، انتهى.

قلت: وفيما ذكره من كتاب الإمالة للداني أن الإمالة هي الصحيح عن أبي عمرو قال: إذا لم تأت رواية منصوطة عن اليزيدي عنه بخلاف ذلك، وابن مجاهد وإن قرأ بالفتح في جميع القرآن فذلك من جهة الاختيار برواية غير اليزيدي، انتهى.

قلت : وكذا لابن درّاج ،أحد شراح الحرز، فإنه بعد أن ذكر أنه روى عن أبي عمرو إمالته وروى عنه فتحه، وإن بعض أهل الأداء يميل للدوري ويفتح للسوسي، وبعضهم يميل للسوسي ويفتح للدوري. قال: ونسب الشيخ يعني الشاطبي الخلاف في ذلك لأبي عمرو ولم يتعرض لذكر الدوري ولا السوسي، كما فعل في التيسير، انتهى.

فالفاسي والجعبري وابن دراج حملوا التيسير على مقتضى ظاهر الشاطبية أو نصها، وأما استدلال المستشكل على أن الخلاف الذي في التيسير إنما ذكره للدوري دون السوسي بقوله: أقراني الفارسي مع كونه إنما أسند في أول التيسير لقراءته على الفارسي رواية الدوري فقط، فكان ذلك قرينة على أن المراد في باب الإمامة للدوري فقط، فهذا لا يتم من وجهين:

الأول: إنما أسند في باب الإمامة لقراءة الفارسي، الإمامة فقط دون الفتح، وإنما أسنده لغيره فإنه قال: وأقراني غيره بالفتح وهي رواية أحمد بن جبير عن اليزيدي وبه كان يأخذ ابن مجاهد، فلو أخذ المستشكل بمقتضى ما ذكره لزمه أن المتحقق من التيسير ذكره للدوري الإمامة فقط، كيف و المستشكل يزعم ذكر التيسير في الوجهين للدوري، الوجهين معاً، وبالجملة فدليله لا ينتج دعواه.

الثاني: لا اقتصار صاحب التيسير في الوجهين معاً على ذكر الإمام، وهو أبو عمرو دون تعرض لذكر أحد من الراويين بخصوصه يعين ما ذكره الشراح بدليل قوله أول التيسير، فإذا اختلفت عنهم الروايات، ذكرت الراوي باسمه وأضربت عن اسم الإمام، وإذا اتفقت ذكرت الإمام باسمه صح منه فهذا معارض لدليل المستشكل بل أقوى في الدلالة، فلزم سلوك سبيل الناس في ذلك، ويؤيد هذا أيضاً قوله في كتب الإمامة: «إن الإمامة هي الصحيح عن أبي عمرو إذ لم تأت رواية منصوصة عن اليزيدي خلاف ذلك، وابن مجاهد وإن قرأ بالفتح في جميع القرآن فذلك من جهة الاختيار لرواية غير اليزيدي» صح منه لكن في هذا مخالفة التيسير لكونه جعل فيه الفتح رواية ابن جبير عن اليزيدي، فإن أخذ بما في كتاب الإمامة كان دالا على أن الحافظ الداني يرى أن طرق الدوري والسوسي معاً هي الإمامة، إذ اليزيدي هو واسطتهما في الإمام أبي عمرو كما قال أبو القاسم الشاطبي أفاض على يحي اليزيدي نسبة البيتين على أنه ليس في أول التيسير ما يقتضي أنه لم يقرأ على الفارسي إلا رواية الدوري إذ ليس فيه شيء من أدوات الحصر فيحتمل أنه قرأ عليه طريق السوسي أيضاً، وإنما أسند إليه

طريق الدوري فقط لكونه أضبط لها منه من الطريق الأخرى أم لكون من أسند له الطريق الأخرى أضبط لها من الفارسي والفارسي أضبط لطريق الدوري من الأخرى ونحو ذلك مما يقتضي الاختصاص بالذكر سيما والتيسير مبني على الإيجاز وعدم الإطناب. على أن الإمام الجزري في تقريب النشر مثل ما للمستشكل في حمل التيسير و نصه و الناس حيث وقع مجرورا أما الدوري عن أبي عمرو باختلاف عنه فروى إمالته عنه أبوطاهر بن أبي هاشم عن الزعراء عنه وهو الذي في التيسير و به كان يأخذ الشاطبي عنه وجها واحدا وهو اختيار الداني روى فتحه سائر أهل الأداء عن الدوري و به قرأ الباقر و عليه اقتصر آخرا و سنذكر أيضا عن الأستاذ الصفار في جواب السؤال الثاني نحو استدلال المشكل والله أعلم وأما قوله: وإذا قلت بذلك فقول الشاطبي وخلفهم في الناس في الجر حصلا، لا يساعد على ذلك. فأقول اني قد بينت أني لا أقول بذلك بل بأن كلا من الوجهين لكل من الراويين.

وأما قوله: ولا يحمل على قوله في الإدغام الكبير، وقطبه أبو عمرو البصري لأن الخلاف فيه مرتب، فأقول إن عنى بترتيب الخلاف ما ذكره الجعبري من المذهب الثاني في المذهب الثالث وهو أن الإمالة للدوري والفتح للوسوسي في هذا خلاف المشهور بين الناس وخلاف ما في التيسير وغيره و كتب الداني فكيف يسلكه أبو القاسم في نقله مرسما أنه مذهب التيسير، وأيضا فإنه خلاف ما حملت أنت عليه التيسير، فكيف يترك ظاهر لفظ القصيد ويحمل على هذا ليوافق التيسير مع كونه خلاف التيسير عندك فتأمل ذلك كله.

فائدة:

صاحب اللآلئ الفريدة هو أبو عبد الله محمد بن الحسن بن محمد بن يوسف بن إبراهيم بن جروان المقرئ يعرف بالفاسي ويلقب جمال الدين، أصله من القيروان قرأ كتاب الله عز و جل بمدينة فاس على خاله أبي عبد البر محمد بن أحمد المرادي الفاسي وعلى أبي العباس أحمد بن موسى الأندلسي، وقرأ العربية على أبي ذر الخشني الجبالي وسمع عليه الموطأ وصحيح مسلم، ثم رحل إلى الإسكندرية فجود القرآن على أبي القاسم عيسى بن عبد العزيز بن عيسى بن خلف الإسكندري ثم نزل مدينة حلب من بلاد الشام واستقر فيها وسمع بها من قاضي القضاة أبي المحاسن يوسف بن رافع الأسدي واستظهر مصنفه "دلائل الأحكام" فكان يليقه على ظهر قلب، وحفظ أيضا ملخص القابسي ومعظم صحيح البخاري وكان يستظهر كتاب الكشاف للزمخشري وغيره من التفاسير وكتب القراءات، وقعد لإقراء الكتاب العزيز

بمدينة حلب، فأفاد الناس ونفع الله به وتولى خاتمة الملك الصالح نور الدين اسماعيل بن محمد وانتهت إليه الإمامة فبذ أئمة وقته في علوم القرآن وتعليل القراءات وجودة الأداء وغير ذلك مع رسوخ القدم في الدين والورع والعفاف ووفور العقل وقوة الذهن وصحة النظر، خرج طلبة لا يحصون كثرة، وصنف التصانيف المفيدة وله شعر نبيل ومولده سنة ثمانين وخمسائة، ووفاته في أول ذي حجة سنة ست وخمسين وستمائة رحمه الله تعالى، هكذا وجدت التعريف به بخط كبار الشيوخ الأندلسيين وجمهور طلبة هذا العصر بقطرنا لا علم لهم بتاريخ الفاسي المذكور و أما السخاوي و أبو شامة والجعبري بأمرهم مشهور وتاريخ أزمينتهم وبلادهم ومواليدهم ووفاتهم وغير ذلك من شأنهم في كثير من كتب التواريخ المذكور، واشتهر بين شيوخنا أخذًا عن شيوخهم أن الفاسي صاحب الدار وأبو شامة غواص والجعبري محقق وبالله تعالى التوفيق لا رب غيره.

ونص السؤال الثاني في قراءة ورش من طريق الأزدي حرف المد الواقع بعد الهمز هل الطول والتوسط والقصر طرق أم أوجه ما الفرق بين الطرق والأوجه والجواب عن ذلك لا يحتاج إليه لوضوحه وإذا قلتم بأنها طرق فمن أي طريق انتهى.

وجوابه أنها أوجه لورش وروايات عنه ، فالقصر رواية العراقيين عن ورش من طريق أبي الأزهر عبد الصمد بن عبد الرحمن بن القاسم العنقي، وقد استقر بالعراق وأقرأ بها رواية ورش عن نافع وأشاعها هنالك ومن طريق الأصبهاني، وقد روي أيضا من طريق أبي يعقوب.

قال الحافظ أبو عمرو في الاقتصاد: وإلى هذه يعني رواية القصر ذهب الأكابر من العلماء والحدائق من المقرئين كابن مجاهد وابن عبد الرزاق وابن شنبوذ وأبي طاهر وأبي بكر بن أشته وغيرهم وهو مذهب شيخنا أبي الحسن الذي لا يجيز غيره ولا يرى سواه يريد علي بن بشير لأنه قال في الجامع وإلى ذلك يعني القصر كان يذهب شيخنا أبو الحسن علي بن محمد بن بشير رحمه الله وسائر أهل الأداء من البغداديين والشاميين قال: وبه قرأت علي أبي الحسن طاهر بن غلبون في روايته بالإسناد المتقدم، قال الأستاذ الصفار في الزهر اليناع يريد بإسناده إلى أبي يعقوب، إذ لم يذكر في الجامع قراءته علي ابن غلبون إلا من طريق أبي يعقوب خاصة، صح منه، وهذا نحو استدلال المستشكل على أن الخلاف الذي ذكره في التيسير في إمالة الناس إنما هو للدوري دون السوسي كما مرت الإشارة إليه والتوسط هو

الرواية المشهورة عند عامة المصريين من رواية أبي يعقوب . و رواية أبي يعقوب هي التي عليها العمل وإلى شهرة رواية التوسط أشار صاحب الدرر اللوامع بقوله: وعن ورش توسط ثبت.

قال الحافظ أنه قرأ به على ابن خاقان وأبي الفتح من رواية أبي يعقوب قال حكيا لي ذلك عن قراءتهما على ذلك عامة المصريين ومن دونهم من أهل المغرب، ثم قال بعد كلام وهو الذي يوجبه القياس ويحققه النظر وتدل عليه الآثار وتشهد بصحته وهو الذي أتولاه وأخذ به، انتهى.

والاشباع مروى أيضا عن ورش ولم يذكره صاحب الدرر اللوامع لأنه عند الحافظ أبي عمرو ليس بالقوي بل أنكره كل الإنكار ورد على من قال به لأدائه إلى التباس الخبر بالاستفهام. قال أبو جعفر بن الباذشي: وكان أبو الحسن الأنطاكي ينكر زيادة المد في الباب كله، وعلى ذلك كان شيخه ابراهيم بن عبد الرزاق وجماعة من نظرائه، وإلى إنكار ذلك ذهب جماعة من المتأخرين منهم طاهر بن غلبون واعتمد في علة إنكار ذلك على التباس الخبر بالاستفهام، انتهى.

وقد ذهب إلى الأخذ به مكي وابن شريح والمهدوي والصقلي والحصري في قوله: وإن تتقدم همزة نحو: آمنوا وأوحى، فأمد ليس مدك بالنكر قاله الجعبري و عني بالصقلي صاحب التجريد أبا القاسم عبد الرحمان بن أبي بكر بن أبي سعيد المعروف بابن الفحام ونص عليه أيضا صاحب العنوان أبو الطاهر اسماعيل بن خلف و زاد أبو شامة بعد ذكر هؤلاء فقال وغيرهم من المغاربة و المصريين في مصنفاتهم انتهى. وكان أبو بكر الشذادي يكره الأخذ به في المفتوح كـ"أمن" إذ فيه الالتباس ولا يكره ذلك في نحو: أيمن وأوتوا لعدم الالتباس.

قال المحقق الجعبري: والقصر والمد من زيادات القصيد وكذا أبو شامة قبله، قال: ولم يذكر صاحب التيسير غيره أي غير التوسط، وذكره أيضا أبو علي الأهوازي وغيره، قال الجعبري: وظاهر عبارة الناظم ترجيح القصر حيث ذكره أولا، ثم نصّ عليه آخرا.

قلت: ذكره أولا في قوله: وما بعد همز ثابت أو مغير فقصر

وآخرا في قوله:

وابن غلبون طاهر بقصر جميع قال وقولا و عبر في الأول بالذكر وفي الثاني بالنص لدخول ورش تحت عموم قوله فقصر أي لجميع القراء و ليس العام نص في افراده وإنما هو ظاهر فيها بخلاف قوله وابن غلبون طاهر البيت فإنه خاص بورش فكانت حالته على القصر لورش بالنصوصية كما تقرر ذلك في أصول الفقه ثم قال الجعبري: ويليه التوسط لتكثيره.

قلت: يعني حيث عبّر عنه بالفعل في قوله: ووسطه قوم والفعل في قوة النكرة حسبما تقرر في النحو والتكثير قد يكون للتقليل، ثم قال: والمد أقلها لأن "قد" مع المضارع تفيد التقليل.

قلت: جعله أقل مما قبله لأن "قد" مع المضارع أدل على التقليل من التكثير، قال: وهو أشهر عند المصريين.

قلت: قد مرّ من كلام الحافظ وغيره أن الأشهر عند المصريين إنما هو التوسط. قال أبو الفضل بن المجراد السلوي: والتوسط هو المشهور لأنه هو الذي رواه أبو يعقوب، والعمل على رواية أبي يعقوب.

قلت: يعني بقوله رواه أبو يعقوب أي في رواية عامة المصريين عن أبي يعقوب وإلا فقد روى عنه أبو الحسن طاهر بن غلبون القصر حسبما قدمنا من كلام الحافظ وتفسير الأستاذ الصفار على أن الفاسي زعم أن ابن غلبون إنما اعتمد في إنكار المد على رواية البغداديين قال: فأما المصريون فإنهم رَووا التمكين عن ورش، انتهى.

وما قدمنا عن مكي أنه أخذ بالإشباع فمعناه أنه يجيزه وأنه رواية صحيحة عنده ومختاره القصر، قال: ترك المد هو اختياري لإجماع القراء على ذلك إلا نافعاً وإجماع الروات عن نافع على ذلك إلا ورشاً وإجماع الروات عن ورش على ذلك إلا المصريين. هذا معنى كلامه، وتحصل من هذا كله أن القصر والتوسط والإشباع أوجه ثابتة عن ورش من طريق أبي يعقوب، وليس من طريق غيره إلا القصر، و يؤيد هذا أيضاً أعني أنها أوجه لورش من طريق الأزرق وقول ابن الجزري في تقريب النشر و أما إذا كان الهمز قبل حرف المد وذلك نحو آدم و آتني ورأى و أولى و أوتي و يؤوده وإيمان و اي وري وورائي فإن لورش من طريق الأزرق في ذلك المد و التوسط و القصر فبالمد قرانا وطريق العنوان و التبصرة و الكافي و الهداية و التجريد والهادم وغيرها و بالتوسط قرانا من طريق التسيير و تلخيص ابن بليمة و الوجيز و بالقصر قرانا من طريق التذكرة والشاطبي والإعلان انتهى ولا يصح

أن يقال أنها طرق في قراءة ورش بمعنى أن بعضهم يقول ليس لورش إلا القصر ولا يصح عنه غيره، وآخر يقول: ليس له إلا التوسط ولا يصح عنه غيره، وكذا يقول آخر في الإشباع نعم بالنسبة إلى أبي الحسن بن غلبون المشار إليه في قوله. وابن غلبون طاهر بقصر جميع الباب قال: و قولاً يصح أن يقال في مد حرف المد المتأخر عن الهمز لورش طريقان:

طريق ابن غلبون أن ليس لورش إلا القصر لأنه كان يمنع المد وينكره ويجعل القول به وهماً وغلطاً، ويقول ويجعل ورشاً بالقصر أي يجعله قولاً له ويمنع أن يكون المد قراءة له، ويقول: إنما ذلك على إرادة التحقيق وإعطاء اللفظ حقه، فتوهم ذلك إشباعاً.

وقال الجعبري على قوله: وقولاً وجعل ورشاً قابلاً به وهماً أو غلط من نسب غيره إلى ورش على حد قراءة يعقوب أن لن يقول الإنسان وحمل المد فيه على طريقة الترتيل والتجويد، قال: وهذا التأويل بعيد لضبط رواية المد صح من الكنز وطريق الأكثر أنها كلها أوجه ثابتة عن ورش من طريق أبي يعقوب وإنكار الحافظ للإشباع هو من جهة التوجيه لا من جهة الرواية والله تعالى أعلم وبه التوفيق لا رب غيره.

السؤال الثالث: وهل الفتح والإمالة له، أي لورش، من طريق الأزرق طريقان، فعلى هذا لو اجتمع مد البدل والإمالة في كلمة كياتي مثلاً أو الدنيا والآخرة، هل يأتي على كل من الأوجه الثلاثة الفتح والإمالة أم لا؟ أو يفرق بينهما بحسب الطرق عن الأزرق كمذهب أبي الفتح فارس وابن غلبون ومكي وابن أبي طالب وابن شريح صاحب الهاء وأبي العباس المهدي صاحب الهداية وغيرهم من المغاربة والمشاركة، انتهى.

وجوابه: أن الفتح والإمالة وجهان مرويان عن ورش وتعطي قوة كلامهم أنهما من طريق الأزرق، وأخذ به بعض الشيوخ كأبي الحسن بن غلبون بالفتح والمد له غيره كأبي الفتح وأبي القاسم وغيرهما بالإمالة اليسيرة وعليه الأكابر من أصحاب ورش المصريين وجميع أصحابه البغداديين والشاميين.

قال الحافظ أبو عمرو وهو الذي يوجد رواية وتلاوة وبذلك أخذ، وإنما قلنا أن قوة كلامهم تعطي أنهما من طريق الأزرق لأنهم حكوا اتفاق البغداديين والشاميين على الإمالة اليسيرة، وإنما اختلف المصريون فعامتهم على الإمالة اليسيرة، وطاهر بن غلبون منهم على الفتح والعمل على رواية أبي يعقوب. وأيضاً بقطع نعلم أن الإمالة يقرأ بها أبو يعقوب إذ عليها

عامة المصريين والأكابر من مشيختهم، وكذا الفتح يلزم أن يكون مرويا من طريق أبي يعقوب أيضا إذ قرأ به الحافظ على طاهر بن غلبون عن قراءته، ولم يذكر في الجامع قراءته على ابن غلبون إلا من طريق أبي يعقوب والمتحقق كونهما وجهين عن ورش، وإما كونهما عن طريقين بحيث إن راوي الإمالة ينفي الفتح ويقول: لم يقرأ به ورش من طريق الأزرق ويعكس عليه الآخر فهذا لا يتحقق ولا أعرف أحدا نص الخلاف هكذا، و يصحح كون الوجهين من طريق الأزرق و قول ابن الجزري في تقريب النشر و اختلف أيضا عن الأزرق فيما كان من ذوات الياء ولم يكن رأس آية على أي كان نحو هدى و الزنى وأعمى و اسفى وخطايا و تقاته و متى و انى و ونأى رمى و ابتلى و تخشى و يرضى و بلى و الدنيا و مرضى و موسى و عيسى و يحيى و اليتامى وكسالى فروى عنه الإمالة بين صاحب العنوان و المجتبا و فارس و الخاقاني و هو الذي ذكره في التيسير و روى عنه ذلك كله بالفتح ابن غلبون و مكى و ابن شريح و ابن سفيان و المهدي و ابن الفحام و ابن بليمة صح منه وقد سبق أن القصر والتوسط والإشباع في حرف المد المتأخر عن الهمز أوجه لورش ثابتة عنه من طريق الأزرق فيجيء إذن في نحو: ءاتى ستة أوجه، ثلاثة في الألف الأولى مع فتح الأخيرة، وثلاثة أخرى مع إمالتها وكذا في نحو الدنيا والآخرة ستة أوجه: ثلاثة في ألف الآخرة مع فتح ألف الدنيا وثلاثة أخرى مع إمالتها وهذا ظاهر، غير أن التعبير بمد البدل مستدرك، إذ لا بدل في الآخرة وإنما فيه إسقاط بعد النقل نعم في نحو: أتى البدل في الهمزة الثانية كآثر إذ وزنه أفعل وكذا في نحو: رأى ونأى مما اتحد فيه ألف المد والإمالة ومثله ترأء إذا وقف عليه على أنه لا يلزم الفرض في البدل عند عدم النقل كآت فإن ألفه زائدة وأيضا مد البدل أعم من الهمز المتقدم والمتأخر فلو عبّر بالمد للهمز السابق لكان أولى، وكذا التعبير عند الدنيا والآخرة بالكلمة تجوز في الصناعة فلو أسقط الكلمة لكان أحسن وفيه تضيق في محل السعة وقد يكون عطفًا على كلمة فلا يكون فيه درك أي اجتمعتا في كلمة واحدة، وفي نحو: الدنيا والآخرة، وهو خلاف ظاهر اللفظ والأمر في هذا أقرب، وكذا التعبير بأو بعد قوله أم لا، فإن الواو فيه هو أنسب، أي: هل يأتي الفتح والإمالة أم لا يأتيان؟ و حينئذ يفرق بحسب الطرق ويناسب أيضا التعبير بالفاء أو تقتضي أن ما بعدها قسيم لما قبلها غير مجامع له والأمر هنا ليس كذلك، وكذا وقع في السؤال وابن شريح صاحب الهادي وهو سهو قلم وإنما هو صاحب الكافي كما قاله بعد هذا في السؤال الخامس على صوابه

وصاحب الهادي إنما هو أبو عبد الله محمد ابن شعبان القيرواني وبالله تعالى التوفيق لا رب غيره.

السؤال الرابع: هل الخلاف في واو سوءات المد والتوسط والقصر فيأتي فيه تسعة أوجه أو الخلاف التوسط والقصر فيأتي فيها أربعة كما ذكره ابن الجوزي.

وجوابه: أن الخلاف في واو سوءات إنما هو طرد الأصل فيه فيشبع أو يوسط أو استثناءه فيقصر، وقد سبق في نظائره لورش وجهان: الإشباع والتوسط في قوله: وإن تسكن الياء بين فتح وهمزة بكلمة أو واو فوجهان جملا بطول وقصر وصل ورش ووقفه. ومراده بالقصر التوسيط بدليل قوله بعد: وعنهم سقوط المد فيه إذ قاله الجعبري في الفاسي وغيرهما.

قلت: ولا وجه لحمل أحد شقى الخلاف على خصوص التوسيط لعدم مقتضى للتخصيص بل حمله على الطول أقرب لتقديمه في اللفظ وهو مع ذلك وهم عند الجعبري كما سيأتي. فإن قلت المقتضى لحمله على خصوص التوسيط أنه الراجح في نظائره كسوءة وهيئة، ولذلك اقتصر عليه أبو الحسن بن بري في قوله: مدة توسط له.

قلت: ليس في كلام أبي القاسم إشارة إلى هذه الراجحية، فلا تكون مرجحة، نعم لو كان الكلام في قول أبي الحسن وفي سوءات خلف توجه في حمل الخلف على التوسط والقصر فيتحصل فيه إذا تسعة أوجه وحيث إنه فيه ثلاثة في مد الواو، ومثلها في مد الألف بعدها، فتجري أحدهما في الأخرى بتسعة، وقد أوضح هذا المحقق الجعبري فقال: لورش في ما ووري عنهما من سوءاتهما وبدت لهما سوءاتهما يوارى سوءاتكم بالأعراف مذهبنا نقلهما الصقلي: أحدهما: طرد الأصل فيه فيمد ويوسط، والثاني: استثناءه فيقصر فيتحصل من الاثنين ثلاثة، وإن ضربت في الثلاثة صارت تسعة، قال: وقد وهم من فسر الخلاف بالمد والقصر انتهى. ومثله للفاسي وغيره من شراح الحرز. أعني أن الخلاف فيه ثلاثة، وكذا للمحقق أبي الفضل بن المجراد السلوي على قول أبي الحسن، وفي سوءات خلف قال، أخبر أن عن ورش خلافا في واو سوءات تجمع سوءة هل هو مستثنى من هذا الباب فلا يمد له أصلا وهو داخل في هذا الباب فيمد فوجهين: التوسط والإشباع كما في شيء وسوء فمذهب الحافظ إجراؤها مجرى نظائرها إما بالإشباع كما يظهر من إيجاز البيان وهو الذي قرأ به على ابن خاقان وفارس بن أحمد، وإما بالتوسط وهو الظاهر من التلخيص والمفردة ومذهب مكى وابن شريح والمهدوي استثناءه من حرفي اللين وهذا على رواية أبي يعقوب وإما على

رواية عبد الصمد فليس عنده إلا القصر في حرفي اللين مضافا كما قدمنا ونص على ذلك الحافظ.

قلت: فإذا جُمع ما لورش في ألف سوءات و واوها من الخلاف تصور للقارئ في ذلك تسعة أوجه مدهما معاً وقصرهما معاً توسيطهما معا والمخالفة بينهما، وقد نظمتُ ذلك في ثلاثة أبيات فقلت:

و مكن كهاويها لورش بلا هضم	و سوءات فاقصر واوها ثم وسطن
إذا ثلّيت وصلا فحققه عن فهم	فيحصل في سوءات تسعة أوجه
تجد تسعة لاشك فيها لذى العلم	فاشبعهما واقصر ووسط وخالفن

هذا كلام ابن المجراد وقد سبقه ابن عبد الكريم صاحب الفصول إلى ذلك يحكي عن بعض الأئمة أن في سوءات هذه الأوجه التسعة.

قال ابن عبد الكريم بعد تقريرها: وهذه الوجوه حفظها شيخنا عن شيخه الأستاذ عمران بن حدادة صح منه.

قلت: وأحد هذه الأوجه وهو إشباع الألف وقصر الواو وهو الذي لغز فيه أبو الحسن علي بن عبد الله الحصري فقال:

سألتكم يا مغربي الغرب كله	وما من سؤال الحبر عن علمه
بحرفين مد وإذا وما المد أصله	وذا لم يمدوه ومن أصله المدّ
وقد جمعا في كلمة مستبينة	على بعضكم تخفى ومن بعضكم تبذو.

وقد أجابه الشاطبي والجعبري وغيرهما: وتحقيق ذلك في كنز المعاني، وقد حقق أبو شامة في اختصار وإيضاح، سؤالا وجوابا في قوله: فإن قلت كيف يمد ما بعد الهمزة في سوءات وقبل الهمزة ساكن وليس من أصل ورش مد ذلك كما تقدم يعني في قرآن وظمان ومسئولا ونحو ذلك.

قلت: لأن الواو حرف علة والمانع هو الساكن الصحيح على أن الواو وإن كانت ساكنة لفظا فهي محرّكة تقديرا على ما بيناه فلوحظ الأصل في ترك مدها في نفسها وفي مدها بعد

الهمزة، فالعلة واحدة والحكم مختلف فيهما، انتهى. ومنه يفهم قول الحصري مدّ وإذا وما المد أصله يعني ألف سوءات وذا لم يمدّه ومن أصله المد يعني واوها.

وحاصل الجواب أن الأصل في سوءات فتح واوها كجفئات جمع جفنة، فرُوعي الأصل ولم ينظر إلى الحال لعروضه وهو الأكثر، يعني عدم الاعتداد بالعارض فلزم قصر الواو ومد الألف بخلاف دار ونحوه يمد في الوقف ويمال اعتبارا بالأصل واعتدادا بالعارض الذي هو السكون ففيه مراعاة الأصل والحال خلافاً لمن ألزم في الإمالة قصره وفقاً لصاحب التحفة في قوله.

ومن يمل ليس له اعتداد يلزمه القصر وذا المراد.

على أن من أشياخنا من كان يمد ومنهم من كان يقصر وهذا كباب استقام فإن فيه الاعتداد بالأصل والحال معاً، وعلى الاعتداد بالعارض وعدمه انبنى الخلاف في تغليظ ما سكن للوقف من الإمالات المغلظة في الوصل، ولشيخ شيوخنا الإمام العلامة الجامع المحقق وحيد عصره ونخبة دهره سيدي أبي عبد الله محمد بن غازي رحمة الله عليه ورضوانه:

ألا فاسمعوا مما أخذت عن الملا	وجاء به كنز المعاني مفصلاً
إذا وصل القارئ بتغليظ لامه	فعند سكن الوقف وجهان حصل
وإن وصل القارئ بترقيق لامه	فترقيقه في الوقف حكم تأصلاً
فلا تنظرن في الشرط إلا محققاً	لأسبابه و أفهم بذا قول من خلا
وإن جمعاً كان الخلاف مفرعاً	على اللغو واحذر أن ترتب فاعقلاً
وما ألزموا من قصد دار ونحوه	فميل وقوف رده من تنبلاً
بباب استقام وهو في طال هكذا	لمن كان بالتغليظ في الوقف قد تلا

قلت: وقد بان مما قررنا أن مسلك ابن الجزري ليس بذاك، ولعله أسقط الإشباع في الواو لكون التوسط أرجح منه في نظائره، فاقصر في أحد الشقين على المتوسط، وحينئذ يكون في سوءات ستة أوجه، فكيف جعلها ابن الجزري أربعة إلا أن يكون أسقط الإشباع أيضاً في الألف لكونه ليس بالقوي عند الحافظ كما قدمنا.

ثم بعد أن كتبت هذا البحث اطلعت على كلامه في تقريب النشر فوجدته اسقط الاشباع في كل من الواو والألف مع أنه ذكر في مد حرف المد المتأخر عن الهمزة في الأوجه الثلاثة واعتل لإسقاط الاشباع في الواو بأن أصحاب الاشباع في نظائرها كسوء و شيء يستثنون سوءات وبقيت عليه المطالبة بوجه اسقاط الاشباع في الألف بأن يكون الوجه عنده ما ذكرنا ونصه في تقريب النشر فالخلاف يعني في واو سوءات التوسط و القصر لأن أصحاب الاشباع يستثنونها فيجيء فيها أربعة أوجه من أجل المد بعد الهمز وقد جمعتهما في بيت و هو:

و سوءات قصر الواو و الهمز ثالثا و وسطهما فالكل أربعة فادر .

بالجملة ففي كلام المتقدمين غنية وكفاية سيما المحقق الجعبري:

إذ قالت حرام فصدقوها فإن القول ما قالت حرام

فلم تدع سالفه الأوائل في كل فن قولة لقائل

لم يدع من مضى للذي قد غبر فضل علم سوى أخذه بالأثر

هذا لو لم يكن إلا مجرد نصوصهم كيف وقد لاحت وجوها واستنارت شمسها و في مثل هذا المقام يقدم ما قال المتقدمون لا محالة وان كان قد يدخر لبعض المتأخرين ما عسر على كثير المتقدمين ولكنه مقام آخر غير ما نحن فيه و عليه يحمل انكار الحافظ لمثل لم يدع من مضى للذي قد غبر البيت فقد بالغ في انكاره لما يوحى إليه من اندراس العلم وطالع كلامه في أول الايضاح البياني للإمام القرويني وابن الجزري هذا وهو الأستاذ الإمام العلامة أبو عبد الله محمد بن محمد الجزري الشافعي لم أر من تأليفه عدا تقريب النشر الدال على قوة حفظه و كثرة مطالعته لكتب القوم و منظومته فيما ألغز من الأربعين مسألة من المسائل المشكلة نظمها سؤالا لمشايخ البلاد تمرينا للفضلاء من العباد، ووري يكتب في الفن وأبلغ في ذلك وأحسن كالتيسير والتشخيص والتمهيد والاقتصاد للحافظ أبي عمرو ولغيره أيضا التلخيص والتمهيد كالحسن بن محمد البغدادي وأبي معشر الطبري وكالتبصرة لمكي بن أبي طالب، وكالإرشاد لأبي الطيب عبد المنعم بن غلبون الحلبي نزيل مصر شيخ والد أبي الحسن صاحب التذكرة، وكالكافي لأبي عبد الله بن شريح، وكالكافية للمقريء أبي القاسم عبد

الوهاب و لأبي العز القلانسي ولسبط الخياط و كل من هذين التابعين دلنا على تحقيقه في هذا الشأن وأنه فيه من الفرسان فكيف وهو بما وصفتموه من غزير الفضل والمنظومة.

سألنكم يا مقرئ الأرض كلها	حروفا أنت في الذكر للسبعة الملا
وبعد فها من كان للحرز راويا	ولكن إذا كان للرواية حصلا
ويفهم بالتيسير جل رموزها	وهذا هو الداني إلى رتب العلا
ومن مهد الطرق الصعاب بحذقه	فأضحى له التمهيد في الذكر مكمل
وإن لاح في الألغاز أدنى إشارة	أضاع بها عرفا ذكيا ومنذلا
وينكرها من ليس في النقل كافيا	وليس له تلخيص فكر فيعقلا
وليس له في الفن أدنى كفاية	وليس له إرشاد فهم فيعقلا
وليس له في العقل تبصرة	ولا لديه اقتضاد في مقال فينقلا
ولم يدر في الإقراء الأنعم كذا	كما أنه في البحث لم يدر غير لا
وإذ قد أطلنا البحث في غير قصدنا	فنشرع في المقصود كي يتمثلا
لورش أنت راء يفخمها بلا خلاف	كذا الترقيق عن غيره اعتلا
وعنه أتى قصر وبالمد كلهم	وبالعكس قالون فكن متأملا

إلى آخر النظم وبالله تعالى التوفيق لا رب غيره.

السؤال الخامس: وإذا قرئ لحمزة في الوقف على نحو شيء وسوء هل الأولى الإبدال والإدغام كما ذكره الداني والشاطبي في أحد الوجهين، وابن شريح في الكافي وصاحب التبصرة، أو النقل كما ذهب إليه ابن غلبون أبو الحسن وأبو الطيب وابن سفيان القيرواني وأبو العباس المهدي وأبو الطاهر صاحب العنوان وشيخه الإمام عبد الجبار الطرسوسي وابن الفحام والجمهور، فإذا قرأنا من طريق التيسير هل بكل منهما أم لا؟

وجوابه: أن الأولى هو النقل و القياس، والذي عليه الأكثر كما ذكرت أنه مذهب الجمهور، وقد قال المحقق الجعبري: واختياري النقل لأنه الأصح وكذا قال الفاسي على قول أبي القاسم وما واو اصلي البيت ان الناظم رحمه الله قدم ما يعتمد عليه من أحكام

التحقيق في جميع أنواع الهمز وانقضى ذلك عند قوله: وفي غير هذا بين بين، ثم أردف ذلك بأحكام تتعلق ببعض ما سبق وبأوجه زائدة لا تبلغ درجة ما ذكر، انتهى.

قد حكى مثل هذا أبو شامة عن بعضهم، وانظر هل قصد الفاسي أو لا؟

قلت: لم يذكر الداني في التيسير إلا النقل والإدغام من زيادة الحرز كما نبه عليه في الكنز، فقول المستشكل كما ذكره الداني لا يصح وإن كان تابعا فيه لابن الحرزي كما سنذكر نصه في تقريب النشر، نعم أخذ به الحافظ أبو العلاء الحسن بن أحمد بن الحسن الهمداني المقري صاحب "غاية الاختصار" و"المفردات" وغيرهما، وعزى أيضا لكافي ابن شريح وغيره بقول المستشكل فإذا قرأنا من طريق التيسير هل بكل منهما أم لا؟

أقول: قد بينت أن طريق التيسير هو النقل لا غير، ونصه فإذا تحركت الهمزة و هي متوسطة بما قبلها يكون ساكنا و متحركا فإن كان ساكنا وكان أصليا وسهلتها القيت حركتها على ذلك الساكن و حركته بها ما لم يكن ألفا و ذلك نحو قوله شيئا و خطأ و المشئمة و كهية و يجأرون و يسألون و القرآن و مذءوما و مسؤولا و موئلا و الموءودة وشبهه و إن كان زائدا أبدلت أدغمت إذا كان ياء و واوا نحو قوله هنيئا و خطيئات و خطيئاتكم و شبهه و لم تأت الواو في القرآن و قال قبل هذا فإن كان الساكن ألفا زائدا للمد و كان ياء أو واوا أبدلا يعني حمزة و هشاما الهمزة مع الياء ياء و مع الواو واوا و أدغما ما قبلهما فيهما نحو بريء و الشيء و ثلاثة قروء و شبهه هذا كلام التيسير فلم يذكر الإدغام إلا في الزائد و إنما ذكر في الأصلي النقل فقط فما ذكره في الحرز من الإدغام في الأصلي و زيادات الحرز على التيسير كما ذكره الجعبري و عليه المعول و عن ابن الجزري للتيسير الوجهين و اياه تبع المستشكل و الله سبحانه و تعالى أعلم ونصه في تقريب النشر و قد أجرى بعض أهل الأداء الياء و الواو الأصليين مجرى الزائدين و أخذ فيها بالإدغام أيضا وهو أحد الوجهين في الشاطبية و التيسير و التبصرة والكافي و غيرها و به قرأ الداني على أبي الفتح فارس صح منه بطريق التيسير انتهى .

ثم هذا السؤال منصوب في غير محل لأن قولك في أحد الوجهين إن كان راجعا إلى الداني والشاطبي معا لزم أن القراءة بطريق التيسير فكل منهما من غير توقف، وإن كان راجعا إلى الشاطبي فقط والداني عندك جازم بالإدغام فليس من طريق التيسير إذن إلا الإدغام، فكان وضع السؤال في غير محله، وقد بينا أن الداني لم يذكر إلا النقل وهو الذي

عليه الجمهور كما مرّ. وقرأ سليم بالنقل والبدل وأبو عمارة بالتشديد، ومذهب أبي العلاء إلحاق الزائنتين بالأصليتين في النقل وهو غريب، وبالله سبحانه التوفيق لا رب غيره.

السؤال السادس: قال: وكذلك لو وقف له على الهمز المتطرف الواقع بعد الألف، وأبدلنا الهمزة ألفاً، وحذفنا إحدى الألفين، وأتينا في المضموم والمكسور بخمسة أوجه: ثلاثة حال البدل، ووجهان حال التسهيل، هل من يأخذ بالبدل يأخذ بالتسهيل؟ أم لا؟

وجوابه: إن بعض من يأخذ بالبدل يأخذ بالتسهيل، لا كل من يأخذ بالبدل وكل من يأخذ بالتسهيل يأخذ بالبدل، لأن البدل هو من القياس وهو متفق عليه، والتسهيل مع الروم لم يتفق عليه. نعم قال به بعض النقلة وهم الأكثر كالداني في المضموم والمكسور دون المفتوح، وقد شذ من منعه مطلقاً ومن أجازته مطلقاً، كما قال أبو القاسم:

ومن لم يرم واعتد محضاً سكونه والحق مفتوحاً فقد شذ موغلاً

وقولك: ثلاثة حال البدل لعلك تريد بالثلاثة حذف الألف الأولى لكونه الأصل في التقاء الساكنين، فليس إلا القصر لأن الثانية مبدلة من همزة، فلاحظ لها في المد وحذف الثانية هو أرجح إذ الطرف أنسب بالتغيير فالمد والقصر من قوله: وإن حرف مد قبل همز مغير البيت وإبقاء الألفين لاتحاد اللفظ ولأن الوقف محل جمع الساكنين، فليس إلا المد، فقوله: ويقصر أي إن قدر محذوف الأولى، وكذا إن قدر حذف الثانية ولم يعتد بالهمزة المحذوفة. وقوله: أو يمضي على المد أطولاً، أي إن قدر حذف الثانية واعتد بالهمزة المحذوفة أو قدر بقاء الألفين. قال الفاسي: يجوز أن يقدر بقاء الألفين بجواز اجتماع الساكنين في الوقف، وإن شاء القارئ زاد في المد والتمكين ليفصل بذلك بينهما، انتهى.

و أصل هذا في التيسير قال ثم حذف أحد الألفين الساكنين و إن شئت زدت في المد و التمكين لتفصل بذلك بينهما و لم تحذف وذلك الأوجه و به ورد النص عن حمزة من طريق خلف و غيره انتهى .

وخص المستشكل هذا بالمضموم والمكسور مع أن هذا أيضاً يأتي في المفتوح بقوله: وألحق مفتوحاً لكون الروم في المفتوح شاذاً غاية، إذ ليس من دأب القراء ومذهبهم.

وقوله: واثنان حال التسهيل، أي: التسهيل مع الروم كما قال: فالبعض بالروم سهلا ولا يجوز مع السكون، إذ لا تسهيل في الساكنة، ولا يسهل إلا المحركة لكن لا تكون هنا الحركة تامة لأن العرب لا تقف على متحرك كما لا تبدئ بساكن، وحركة الروم خفيفة خفية قريبة من السكون، ولا يجوز أيضا التسهيل مع الإشمام لأن الإشمام بعد السكون ولا تسهيل في الهزمة الساكنة، والوجهان اللذان في التسهيل من حيث إنه يجوز في المغيرة المد والقصر لقوله: وإن حرف مد قبل همز مغير البيت .

وعدّه في البديل ثلاثة هو بالاعتبار السابق و إلا، فيتحد المد في حذف الثانية مع إثبات الألفين في اللفظ بذلك، فإذا نظرت إلى اتحاد اللفظ فإنما في البديل وجهان، ولا يريد بالثالث الإشمام في المضمومة لأنه لا يصح لقوله: واشمم ورم فيما سوى متبدل بها حرف مد، ولأنه لا وجه لذكر المكسورة حينئذ، وللنظر إلى اتحاد اللفظ سقط وجهها مراعاة الخط وهو مغاير لما قبله ، كما نبه عليه الجعبري، إذ ليس عليه إلا الألف التي قبل الهزمة، ولا بدل ولا حذف أصلا و يجوز المد والقصر ولكن هذان الوجهان متحدان في اللفظ مع وجهي البديل، ولولا النظر إلى اتحاد التلظف لزيد وجهها مراعاة الخط، فتكون الأوجه خمسة فليتدبر ذلك.

وما ذكرنا من أنه يجوز المد والقصر على مراعاة الخط متجه، ونص عليه المحقق الجعبري قال: وعلى الرسم الحذف فيجيء في الحذف الوجهان ويحدان بالألف والألفين، صح من الكنز. وزعم أبو شامة أنه على هذا الوجه لا مد أصلا، قال: وإن وقف على اتباع المرسوم أسقط الهزمة فيقف على الألف التي قبلها فلا مد أصلا، انتهى.

وقد يجاب عن ما ذكرنا من أنه ليس في التلظف إلا وجهان فانه يجوز في البديل فالجميع قدر ثلاث ألفات، وقد أشار المحقق الجعبري إلى هذا قال: ففي ما أفاء وسواء منكم ومن السماء على القياس البديل بالجمع، فيمد قدر ثلاث ألفات، الألف الأصلية والألف التي زيدت للهمز والمبدلة منه، وقد ألفت إسقاط أثر المبدلة، وقد أشار أيضا الفاسي إلى هذا في قوله السابق، وإن شاء القارئ زاد في المد والتمكين ليفصل بذلك بينهما، وأصل هذا في التيسير ما مر.

قلت: وقد تؤخذ زيادة المد من قوله: أطولا أي زائد أطوله، ونبه عليه أبو شامة وقال: هو فائدة مجيبة على وزن أفعل.

قلت: لكن رد هذا الوجه أعني اجتماع ألفين، فكيف بثلاث الإمام أبو عبد الله بن أجيروم في كتابه الذي سماه: "فرائد المعاني في شرح حرز الأمانى" ونصه: وأما الألف المتطرفة فتبدل بعدها ألفا وقبلها ألف فتلتقي ألفان.

قال أبو جعفر: فيحتمل حينئذ وجهين:

أحدهما: أن تمد على حرفين ساكنين كما فعل يونس بالنون الخفيفة في التثنية إذا وقف عليها واختار ذلك أبو عمرو وقال إنه ورد عن حمزة من طريق خلف وغيره.

والثاني: أن يحذف أحد الساكنين. ابن أجيروم: ما قاله أبو جعفر من المد عن حرفين ساكنين بعيد لأن الألف الثانية لا يمكن وجودها بعد ساكن إنما توجد الألف بعد فتحة.

قال أبو عثمان لمن قال له: تجمع بين ألفين فنمد مدا طويلا، لو مددت إلى العمر لم تنطق إلا بألف واحدة، وأما تنظيره الجمع بين ألفين بالجمع بين النون الخفيفة والألف قبلها في التثنية على مذهب يونس في قولك: "يا زيدان هل تضربان عمراً" فليس مثله لأن الساكن الثاني هنا النون وهي توجد بعد متحرك وبعد ساكن بخلاف الألف، والله أعلم. انتهى

قلت: وقد يجاب بأن اجتماع الألفين أو الثلاث أمر مقدر لا محقق كما سيأتي من كلام المحقق الجعبري في رده على أبي شامة، فيحصل من هذا أن ثلاثة أوجه البديل: القصر والإشباع المعتاد والزيادة في المد والتمكين، هذا غاية ما أمكنني في محاولة تصحيح عدة الثلاثة حال البديل، لكن يعكر علينا في هذا قول المستشكل وحذفنا أحد الألفين فبقي ثلاثة على حذف احدي الألفين فلم تبق لنا حيلة في تصحيح كلامه إلا السهو منه أو على فهمنا لمراده، وقد عرضت عدة هذا على شيخنا الأستاذ النحوي الفقيه المتقن أبي عبد الله سيدي محمد بن مجبر أبقاه الله، فأنكر العدّ المذكور إلا بما قدرته من تسويغ مده قدر ثلاث ألفات وجعله مع ذلك متكلفاً وقد مرّ ما فيه من البحث.

قلت: ويبعد أن يريد بالثالث مع حذف أحد الألفين التوسيط فالثلاثة القصر والإشباع والتوسيط، لأن التوسيط وإن أجازه أبو شامة فإنما أجازته مع إبقاء الألفين، فقال: أو يبقيهما لأن الوقف يحتمل اجتماع الساكنين فيمد مدا طويلا يجوز أن يكون متوسطا لقوله في باب المد والقصر: وعند سكون الوقف وجهان أصلا، وهذا من ذاك صح من إبراز المعاني من حرز الأمانى. وحكى أيضا هذا ابن الجزري في تقريب النشر فقال ويجوزان يبقيهما للوقف

و تمد لذلك مدا طويلا و أجاز بعضهم التوسط انتهى . ورده المحقق الجعبري فقال: يمد الساكنين ويوسط.

قلت: لأن الحجز لا يكون إلا بين الحرفين المحققين لا المقدرين، والمد شيء واحد وإن طال، وإنما يقدر بالزمان، انتهى. على أنني بعد أن كتبت هذا البحث رأيت ابن الجزري في تقريب النشر ذكر الخمسة الأوجه في المضموم والمكسور وعنى بثلاثة البدل المد والقصر و التوسط و اياه تبع المستشكل في غالب ضني والله أعلم و نصه وأما على مذهب من يسهل و هما حمزة و هشام فتجري فيه الثلاثة الأوجه في المفتوح و خمسة في المكسور و المضموم انتهى. و عنى بالتسهيل التخفيف فيدخل فيه البدل و ما بقى أوجهه على حذف أحد الألفين كصنيع المستشكل فانظره ثم الموافق لكلام المحقق الجعبري أن ثلاثة أوجه البدل هي ما ذكرنا أولا ذكره في الرياضات آخر شرحه لباب وقف حمزة و هشام على الهمز و نقله شيخ شيوخنا الإمام العلامة أبو عبد الله ابن غازي في انشاد الشريد من ضوال القصيد و نص الجعبري هؤلاء على القياس لحمزة الأولى بالتحقيق و التسهيل مدا وقصرا ثلاثة و الأخيرة كالياء مع الروم مدا وقصرا اثنان و ألف مع الاسكان بالجمع و بحذف الأولى أو الثانية و إبقاء أثرها أو حذفه فيندرج خمسة مضروبة في الثلاثة ، خمسة عشر ، و على الرسم الأولى و او مضمومة فمد و قصر و حذف الأخيرة معها أربعة مجموعها تسعة عشر و هشام مندرج في التحقيق انتهى والشاهد منه قوله ألف مع الاسكان إلى قوله فيندرج خمسة و الغى حذف أثر الثانية لاتحاده في الأداء مع حذف الأولى وأما وجهها التسهيل فظاهران، والله تعالى أعلم، وبه التوفيق لا رب غيره.

والعذر لهذا السيد في جميع ما نوقش فيه كونه كتب ذلك عن عجل من غير تأمل و عود نظر، كما قال آخر رسالته، ولا ريب أن هذا من أكبر الأعذار فيما يقع أثناء الكلام من العوار، و لا يخفى أن الرجل من أهل العلم وسداد النظر وشدة الاعتناء بعلم التجويد ومطالعة كتب أئمتة، حرس الله كماله ولا أعدم من الدنيا أمثاله.

وكتب أواسط جمادى الأولى من سنة إحدى وثمانين وتسعمائة، العبد الفقير إلى الله أحمد بن علي المنجور ، مسلما على السيد المذكور وطالبا من كمال فضله أنه لا ينسانا من صالح دعواته في خلواته وجلواته، وأن يطلعنا على كتاب "نشر القراءات العشر" للإمام ابن الجزري، ويتحف بفوائده هذه البلاد، والله سبحانه يجزيه أحسن الجزاء ويُعلي قدره يوم

التنادي، والحمد لله حق حمده وصلى الله وسلم على سيدنا محمد نبيه و عبده و سلم تسليما
نجز و كمل بحمد الله تعالى وحسن عونه و الصلاة و السلام على من اتبع الهدى و خالف
الهوى صلاة لا انقطاع لها أبدا ولا تقنى سرمدا .

كملت الأجوبة المباركة بحمد الله وحسن عونه، وصلى الله على مولانا محمد و آله
وصحبه وسلم تسليما كثيرا إلى يوم الدين.

ترجمة الإمام أبو العباس

أحمد بن علي

بن عبد الرحمان المنجور

هو الإمام العلامة مفخرة أهل زمانه ، صدر علماء عصره النابغة الشيخ أحمد أبي العباس بن علي بن عبد الرحمان المنجور ، كبير فقهاء المغرب الأقصى في أواخر القرن العاشر الهجري ، أصل سلفه من مدينة مكناس ثم انتقل منهم من انتقل إلى سكنى مدينة فاس ، وكان أبوه علي كبير دار ملك بني وطاس وأمينها والقيم على أمورها ، كما كان جده عبد الرحمان من الأمناء أيضا ، وبفاس ولد المترجم عام 929 هـ على الأرجح ، ونشأ وأخذ عن من كان بها من علماء وفقهاء ضمن الفهرس أسماءهم وعرف فيه بهم وذكر مروياته عنهم ، كمحمد بن أحمد اليسيئتي – وهو كان عمدته – وعبد الرحمان سقين العاصمي وعبد الواحد بن أحمد الونشريسي وعلي بن هارون المطغري ومحمد ابن مجبر المساري وعبد الوهاب الزقاق .

وكان المنجور ثاقب الذهن نكي القلب نجيبا مجدا مجتهدا سريع الفهم حسن الإدراك حريصا على تحصيل العلوم واستيعاب الفنون حتى استكمل حفظها وأتقن فهمها وصار ممن يشار إليه بالبنان فيها مع صغر سنه وفتاء عوده ووجود من هم أكبر منه سنا ، ولما أكمل التعلم والدراسة انصرف إلى التدريس والتأليف فأقبل عليه الطلبة من كل الآفاق وتنافسوا في حضور مجالسه العلمية لمهارته في التبليغ، واستحسانهم طريقته في التدريس وقدرته على إيضاح الغامضات وحل المشكلات كما تنافس محبو العلم والمنسوبون إليه في استنساخ مؤلفاته و الاستشهاد بأقواله واستنتاجاته ، ومازالت درجته تعلق حتى صار شيخ الجماعة بلا منازع ، وطارت شهرته في جميع الآفاق وأدناه السلاطين والأمراء والولاة ، وتوددوا له وصاروا يستشيرونه ويحترمون رأيه ويعملون بنصحه عندما تدعوهم الحاجة إلى استشارته والتماس نصيحته ، وكان السلطان أحمد المنصور السعدي – على الخصوص يجله ويصله بجوائز سنوية فلا يلقي لها بالا ويفرقها على الأراامل والضعفاء .

وصفه مترجموه بعبارات طنانة رأينا أن نجم شتاتها لنستدل منها مجموعته على قيمته ورأي الناس فيه ، وهي : إمام فقيه معقولي ، محدث أصولي ، آية من آيات الله في المعقول والمنقول ، واسع العارضة والاطلاع ، ذو مهارة كاملة في جميع الفنون، احفظ أهل زمانه واعرفهم بالتاريخ والبيان والمنطق والكلام

والأصول والحديث والتفسير ، متبحر في العلوم كلها من معقول ومنقول ،
عارف " برجال الحديث ، شديد العناية بالتحصيل ، قوي التحقيق عند الإلقاء
والتقرير ، معتن بالمطالعة والتقييد والإقراء لا يميل ولا يضجر ، منصف " في
البحث والمذاكرة ، جنوح إلى الصواب مهما تعين وعند من تعين، يميل مع الحق
حيث كان، صدوق في النقل متثبت في الإملاء ، قوي الإدراك ثاقب الدهن صافي
الفهم ، ذو خط فائق وأدب رائق ، خدم العلم عمره حتى ألفت إليه العويصات
زمامها وبرز على الأقران وصار شيخ الجماعة في وقته ، وكان يحض على تعلم
جميع العلوم ويتعلمها ويقول أنها كلها نافعة ، حتى أنه تعلم لعب الشطرنج فأتقنه
ومهر فيه ، وصار المشار إليه بالبنان في معرفة دقائقه ، وتعلم تلاحين عود
الغناء فكان يحرك بجس أوتاره قلوب العاشقين ، وبلغ الغاية القصوى في العقائد
، أما الأصول فهي عشه الذي فيه يدرج ، ويدخل فيه ويخرج ، وانفرد عن أهل
زمانه بمعرفة تاريخ الملوك والسير والعلماء على طبقاتهم ومعرفة أيامهم ، وكان
طبعه يحتد في بعض الأوقات حدة تمنع المتعلم من مراجعته والإكثار من مباحثته
، وكان مولعا بأمثلة العامة خصوصا عامة الأندلس ويستحسن لغتهم ولكنهم
ويثني عليهم وعلى بلادهم ويتشوق إليها ، وكان العلماء والطلاب يقولون أن
فهمه لا يقبل الخطأ ، وكانت له طريقة خاصة في التدريس ، يجيد ترتيب النقول
ويتأنق في كيفية الإلقاء ، عبد من عباد الله الصالحين ، لا يفتر عن قراءة القرآن
إلا في ساعة المطالعة أو التأليف أو الإقراء أو ضروريات الإنسان ، أروع الناس
في النقل ، كاد أن لا يفارق لسانه : لا أدري ، أو حتى انظر ، أو كلام يقرب من
هذا ، دمت الأخلاق رقيق الحاشية ، متقشف " قانع " بما تيسر من المأكل
 والملبوس لا يحسن تدبير الدنيا ، وبالجملة فهو – كما قال بعضهم – آخر الناس
في فاس ، ولم يكن مثله في الفنون بالمغرب ولا جاء بعده من أتقن مثل الذي أتقن
من العلم .

أخذ عنه عدد عديد من الطلبة صاروا فيما بعد من العلماء المبرزين
والمؤرخين المرموقين ، منهم السلطان أحمد المنصور السعدي الملقب بالذهبي
وأجازه وألف برسمه عددا من كتبه ، والشيخ يوسف بن محمد الفاسي المشهور
بكنية أبي المحاسن ، وأحمد بابا السوداني مؤلف نيل الإبتهاج وأحمد بن محمد

ابن القاضي صاحب المؤلفات العديدة في التاريخ وغيره وأجازه ، لازمه كثير – كما يقول عنه في درة الحجال – من سنة خمس وسبعين إلى وفاته ، وما فارقه إلا زمن رحلته للمشرق أو زمن أسره فقط أو مدة أقامها بمراكش .

ألف المنجور عدة تأليف ذكر أكثرها في آخر فهرسته ، جلها في الفقه والكلام والبلاغة ، منها :

- 1- أجوبة في القراءات توجد منه نسخة تحت نمرة 8011 مكتوبة بخط المؤلف على ما يظهر . و نسختان 13331 و 12890 بالخرانة الحسنية بالرباط .
- 2- أجوبة مجموعة في الفقه والكلام يوجد منها مخطوط مصور نمرته 318 ر 73 بالخرانة العامة بالرباط .
- 3- تقريب لفهم شواهد الخرجي في العروض توجد منه نسخة مخطوطة نمرتها 603 بالخرانة الحسنية بالرباط .
- 4- حاشية كبرى على شرح كبرى السنوسي في العقائد أمره السلطان أحمد المنصور السعدي بإخراجها من مبيضتها الصعبة الدقيقة خط الطرر الملحقة الكثيرة جدا المدمجة ، فانقدت بذلك بعدما كادت تندثر ، توجد منها نسختان مخطوطتان بالخرانة الحسنية بالرباط ، أولاهما في مجلد ضخم نمرته 5011 والثانية نمرتها 575 كتبت في جمادى الثانية عام 1000 هـ .
- 5- حاشية صغرى على شرح كبرى السنوسي ، توجد منها نسخة مخطوطة نمرتها 8054 بالخرانة الحسنية بالرباط .
- 6- شرح المنهج المنتخب ، إلى قواعد المذهب ، وهو شرح لارجوزة علي بن قاسم الزقاق التجيبي الفاسي في قواعد المذهب المالكي ، طبعت مرتين بفاس طبعة حجرية .
- 7- مراقي المجد ، لآيات السعد ، تفسير للآيات القرآنية الواردة في شرح سعد الدين التفتزاني لتلخيص المفتاح ، يوجد مخطوطا بالخرانة الحسنية بالرباط محفوظا تحت نمرات 176 و 5038 و 5302 .
- 8- نظم الفرائد ، ومبدئ الفوائد ، لمحصل المقاصد ، وهو شرح لقصيدة في التوحيد من نظم الفقيه أحمد بن محمد ابن زكري التلمساني متقدم الترجمة (5: 97 ع 1440) .

9- مختصر نظم الفرائد ، وهو مختصر الكتاب السابق توجد منه نسخة عتيقة في 300 صفحة كتبت في أواخر ذي القعدة عام 997 محفوظة تحت نمرة 4147 بالخرانة الحسنية بالرباط .

10- شرح إيضاح المسالك إلى قواعد الإمام أبي عبدالله مالك ، شرح لكتاب يضم 118 قاعدة من قواعد المذهب المالكي التي سببت تفسيراتها اختلافا بين فقهاءه من تأليف أحمد بن يحيى الونشريسي سابق الترجمة (5 : 108 ع 1444).

11- شرح نظم علاقات المجاز ومرجاته ، والنظم لأبي الفضل ابن الصباغ المكناسي ، توجد منه نسخة مخطوطة نمرتها 1032 د بالخرانة العامة بالرباط .

12- الفهرس ، كتاب ذكر فيه شيوخه ومروياته عنهم أجاز به السلطان أحمد المنصور السعدي ، طبع بالرباط عام 1396هـ - 1976م بتحقيق الأستاذ محمد حجي قيوم كلية الآداب بالرباط ، الذي أشار في هذا الأخير مؤلفين اثنين للإمام أحمد المنجور عدا ما ذكر أنفا وهما :

13- المختصر المذهب من شرح المنهج المنتخب ، وهو اختصار للشرح السابق مخطوطة المكتبة الملكية بالرباط عدد 8054.

14- شرح المختصر من ملتقط الدرر

مخطوطات المكتبة الملكية بالرباط أعداد 172 و 5038 و 5302

توفي رحمه الله بفاس ليلة الاثنين 16 ذو القعدة عام 995 هـ موافق 19 أكتوبر 1587 م ودفن بمطرح الجلة (القبب) خارج باب فتوح متصلا بقبره بقبر شيخه اليسيتي ، قال ابن القاضي في درة الحجال : صارت الدنيا تصغر في عيني كلما تذكرت أكل التراب للسانه والدود لبنانه .

أخذت عن " أعلام المغرب العربي " عن الإمام أبو العباس أحمد بن علي بن عبد الرحمان المنجور لعبد الوهاب بن منصور ص-202-203-204-205-206 .